

بالجلسة السرية المزمعة بمقر اللجنة بالعنوان / ١٥ ش منصور - لاطوغي - القاهرة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٧

برئاسة الأستاذ المستشار / صلاح مفرح خليل شهاب الدين
" نائب رئيس مجلس الدولة "

وعضوية كل من :-

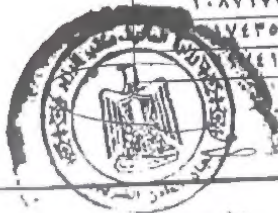
الأستاذة / أمينة سيد محمود عبد الجواد
الأستاذ / مصطفى كامل مصطفى الانشاصي
المحاسب / محمد سعيد محمد عينو
المحاسب / فوزي عبد الشافي عبد العزيز
وأمانة سر السيد / مينا حسنى حبيب إبراهيم
صدر القرار التالي

في الطعن رقم : ٣٣٤ لسنة ٢٠٢٢
المقدم من : العالمية للاستثمار وتصنيع الرخام والجرانيت
رقم التسجيل الضريبي : ٣٤٢٧٩٠٧١٤ رقم الملف : ٥/٦٨٤/٢٦٢
العنوان : ٣٤ ش السكة الحديد الخارطة القديمة السيدة عائشة / القاهرة
الكيان القانوني : شخص اعتباري النشاط : تصنيع رخام وجرانيت
ضد : مأمورية ضرائب الاستثمار القاهرة
بشأن : تقديرات ارباح الاشخاص الاعتبارية وضريبتها
سنوات النزاع : ٢٠١٢
الوقائع

حاصلها حسبما تبين من أوراق النزاع المائل أمام اللجنة كالآتي :-

- موافقة هيئة الاستثمار في ٢٠١٠/٦/٢٤ وتمت المحاسبة عن عام ٢٠١١ (غير مدرج الاسس).
- الاقرار الضريبي : قدم عن رقم اعمال ٥٧٧.٧١٠ ج (غير مرفق).
- الخصم والاضافة والتحصيل من المنبع : لا يوجد بيانات.
- بيانات اقرارات ضريبة المبيعات : رقم المبيعات من واقع الاقرارات ٢٩٦٩٥٤ ج .
- بيانات الجمارك : اجمالي الشهادات الجمركية : اجماليها ٤١٠١٠٦٤ ج .
- الاخطارات : تم ارسال نموذجي ٣١ ، ٣٢ فحص بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٤ .
- اسس المحاسبة والتقدير :

| البيان | ٢٠١٢ |
|-----------------------------|-----------|
| رقم الاعمال من واقع الاقرار | ٥٧٧.٧١٠ |
| + التعاملات الجمركية | ٤١٠.١٠٦٤ |
| + ايرادات مقدرة | ١.٠٠٠.٠٠٠ |
| اجمالي الايرادات | ١.٠٨٧.٨١٧ |
| بخصم تكاليف | ١.٧٤٣.٥٥٠ |
| صافي الربح | ٣٤٤.٢٦٧ |



ترتبط الضرائب غير النهائية المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه وفقاً لأحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وبما لا يقل عن قيمة الضرائب التي وردت في الإقرارات الضريبية لهذه المنشآت والشركات ، وذلك دون الإخلال بحق الممول في أن يختار أن يحاسب ضريبياً وفقاً للأحكام المقررة بقانون الضريبة على الدخل المشار إليه ."

وفي ضوء ما تواتر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا بشأن تفسير نصوص المواد ارقام ٨٢ و ٨١ و ٩٠ و ٩١ و ١١٧ و ١٢١ و ١٢٢ من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ان المشرع ألزم كل ممول ان يقدم الي مأمورية الضرائب المختصة اقراراً ضريبياً سنوياً مصحوباً بالمستندات المؤيدة له ويكون الاقرار الضريبي بذاته رتباً للضريبة والزما بادائها في الموعد القانوني وفي اطار تعادل الحقوق بين الممول والمصلحة رخص المشرع للمصلحة تعديل الربط من واقع البيانات الواردة بالاقرار والمستندات المؤيدة له كما ان للمصلحة اجراء ربط تقديري للضريبة من واقع اي بيانات متاحة في حالة عدم تقديم الممول الاقرار الضريبي او تقديم اقرارا غير مؤيد بالمستندات والبيانات .

وبموجب نص المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ فقد ادخل المشرع تعديلاً بالنسبة لربط الضريبة على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه بالشروط الواردة بنص المادة .

ومؤدي ما تقدم انه اضحي بحاسبة المنشآت والشركات المحددة حصراً بالمادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ طبقاً لأحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ هو وحده دون غيره الواجب التطبيق بشأن حساب الضريبة على هذه المنشآت والشركات وبالضوابط المشار اليها وذلك صدعاً لما تواتر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا وقضاء النقض بشأن تحديد النطاق الزمني لتطبيق القانون حيث قررت ان القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التي تقع تحت سلطاته ، اي في المدة ما بين تاريخ العمل به والغائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ويسري القانون باثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع وتتم بعد تناديه.

وقد تواتر قضاء المحكمة الإدارية العليا وقضاء النقض على ان الاصل في النصوص التشريعية هو الا تحمل على غير مقاصدها والا تفسر عباراتها بما يخرجها عن معناها او بما يؤول الي الالتواء بها عن سياقها او يعتبر تشويهاً لها بفصلها عن موضوعها او بمجاوزتها الاغراض المقصودة منها اذ ان المعاني التي تدل عليها هذه النصوص والتي ينبغي الوقوف عليها تلك التي تعتبر كاشفة عما قصده المشرع منها مبنية حقيقة وجهته وغايته من ايرادها .

ونزولاً على ما تقدم وصدعاً له فانه يتعين الالتزام بصريح عبارات المادة الثالثة المشار اليها وذلك بحساب الضريبة المستحقة على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه طبقاً لنص المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

وبناء عليه يتم الفصل في كافة الطعون المقامة امام لجان الطعن الضريبي من المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه طبقاً لنص المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ والتي يحدد الضريبة وفقاً للآتي :

| حجم الاعمال (ايرادات او مبيعات) | الضريبة المستحقة طبقاً لقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ |
|--------------------------------------|---|
| أقل من ٢٥٠ ألف جنيه | ١٠٠٠ جنيه |
| من ٢٥٠ ألف جنيه وأقل من ٥٠٠ ألف جنيه | ٢٥٠٠ جنيه |
| من ٥٠٠ ألف جنيه وأقل من مليون جنيه | ٥٠٠٠ جنيه |
| من مليون جنيه وأقل من ٢ مليون جنيه | ١٠٠٠٠ جنيه |
| من ٢ مليون جنيه وأقل من ٣ مليون جنيه | ٢٠٠٠٠ جنيه |
| من ٣ مليون جنيه إلى ١٠ مليون جنيه | ٣٠٠٠٠ جنيه |



ث ان النزاع المنظور يستوفي شروط تطبيق المادة الثالثة المشار اليها باعتبار ان الضريبة غير مستحقة في تاريخ
 ل هذا القانون ورقم اعمال الاقرار دون العشرة ملايين ومع مراعاة ان النص فيها الزامي وواجب التطبيق علي كل
 لات المستوفية هذه الشروط في ٢٠٢٣/٦/١٦ تاريخ العمل باحكام القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ فلا يسع اللجنة الا الالتزام
 ربح النص تنفيذا للهدف من هذا التشريع .

سبباً لما سبق قررت اللجنة اعتماد ايرادات الشركة الطاعنه خلال عام النزاع ٢٠١٢ والضريبة المستحقة عنها كالتالي

| البيان | ٢٠١٢ |
|---------------------------------------|-------------------|
| اجمالي الإيرادات المعتمدة كرقم اعمال | ٥٧٧.٧١٠ |
| سعر الضريبة طبقاً لقانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ | ١% من حجم الاعمال |
| الضريبة المستحقة | ٥٧٧.٧ جنيه |

في إلا تقل الضريبة من واقع المادة ٩٣، ٩٤ من ق ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ عن الضريبة من واقع الاقرار الضريبي المقدم
 ن عام ٢٠١٢ طبقاً للبيانات المتاحة للمأمورية .

— مع احقيه المأمورية في تطبيق احكام مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الوارده بنموذج ١٩ ض متى
 توافرت شروطها، وتقرر اللجنة احقية المأمورية في اعاده احتساب الضريبة حال وجود أى بيانات متوافره لديها.

• وهذه الاسباب •

- قررت اللجنة /قبول الطعن شكلاً .
 - وفي الموضوع/ بشأن الأوسيه الخاضعة للضريبة عن عام ٢٠١٢ والضريبة المستحقة عنها طبقاً لما جاء بأسباب
 وحيثيات القرار تكون الضريبة المستحقة كالتالي:
 ٥٧٧.٧ / ٢٠١٢ جنيه (سبعة وخمسون ألف وسبعمانه وسبعه جنيها) .
 مع احقيه المأمورية في تطبيق مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الوارده بنموذج ١٩ ض متى توافرت
 شروطها.

- احقية المأمورية في اعاده احتساب الضريبة المستحقة طبقاً لما جاء بأسباب وحيثيات القرار .
 - وعلي امانه السر اعلان طرفي النزاع بنسخة من هذا القرار بكتاب موصى عليه يعلم الوصول .

رئيس اللجنة

امين السر

المستشار / صبري



" نائب رئيس مجلس الدولة "

الاخطار بنموذج ١٩ ضريبية عن عام ٢٠١٢ بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١١ وتم الطعن عليه بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٧ بموجب مذكرة احالة معتمده بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٢ تم احاله النزاع الى لجان الطعن الضريبي.

برقم ٦٨٤٨ بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٤ ورد النزاع الى قطاع لجان الطعن المشكله بالقانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وقيد بسجل لطمون تحت رقم ٣٣٤ واخطر الطاعن بارل جلسة بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٣، وجلستها لم يحضر أحد وارقد الاعلان بتأثيره " عزل " وعليه قررت اللجنة التأجيل لاجراءات التحريات بمعرفة المأمورية ولاستكمال الاعلان من خلال النيابة العامة ، يتم تداول الطعن عنده جلسات ، وبجلسة ٢٠٢٣/١/١١ ورد تمام الاعلان من النيابة العامة ، وتبين ورود مذكرة دفاع الواردة العام ، لذلك قررت اللجنة حجز الطعن للقرار بجلسة ٢٠٢٣/٨/٧ ، وبجلسة اليوم صدر القرار التالي:-

الجنة

بعد ان استعرضت اللجنة الوقائع على النحو المتقدم وبعد المداولة القانونية فان:-

من الناحية الشكلية : حيث ان الطعن قد استوفي الشروط القانونية لقبوله، فهو مقبول شكلا .

من الناحية الموضوعية : وطبقا لما جاء بنص المادة ٦٢، ٦٤ من قانون الاجراءات الضريبية ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وماده ٦٤ من لائحة التنفيذية ، وتوخيا لعدالة فان اللجنة سوف تقوم بالنظر في الطعن في ضوء ما اوضحته اوراق النزاع المعروضة عليها .

واللجنة بدراستها لاوراق النزاع وحيثيات المأمورية في تقديراتها ، فقد استبان للجنة ان المأمورية قامت باجراء المحاسبة التقديرية طبقا لاحكام م ٩٠ من ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته نظرا لعدم تقديم الطاعن المستندات المؤيدة للاقرارات الضريبية المقدم عن سنة للنزاع ، إلا ان أسس تلك المحاسبة حملت في طياتها المغالاة في تقديرات من حيث الاتي:-

- اضافة قيمة التعاملات الجمركية للوعاء باعتبارها ايرادات ٤١٠١٠٦٤ ج بالاضافة الى ما تم الاقرار عنه كايادات ٥٧٧٠٧١٠ ج اكبر منها مما يحمل في طياته ازدواج في المحاسبة الضريبية.

- تقدير ايرادات بقيمة ١٠٠٠٠٠٠٠ ج دون سند او برهان مخالفة بذلك احكام المادة ١٢٩ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته حيث ان عبء الاثبات يقع على عاتق المأمورية إذا جاءت بما يخالف ما اقره الممول باقراره الضريبي.

- تضخيم صافي الربح لضئالة ما اقرته المأمورية من نسبة مقابل التكاليف والمصروفات لا تتناسب مع طبيعة النشاط .

ولما كان ثبوت ان تقديرات المأمورية دون سند او برهان والتي تضمنت تعديلات على رقم الاعمال وايرادات الشركة الطاعنه ، فقد قررت اللجنة

اعتماد رقم الاعمال الوارد بالاقرار الضريبي بقيمة ٥٧٧٠٧١٠ ج وإلغاء ما تم اضافته كايادات عن تعاملات الجمارك تجنبيا لازدواج المحاسبة الضريبية .

- إلغاء تقديرات المأمورية عن ايرادات مقدرة بقيمة ١٠٠٠٠٠٠٠ ج لعدم ثبوت تحقيقها .

وعليه تكون الايرادات المعتمده من قبل اللجنة عن عام النزاع ٢٠١٢ كالآتي

| البيان | ٢٠١٢ |
|--------------------------------------|--------------|
| اجمالي الايرادات المعتمده كمجم اعمال | ٥٧٧٠٧١٠ جنيه |

- الخه

القرار

وتري اللجنة وفقا لأحكام المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ المنشور بالجريدة الرسمية يعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره التي تنص على:

٢٠٢٣/٦/١١ والذي



ترتبط الضرائب غير النهائية المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه وفقاً لأحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وبما لا يقل عن قيمة الضرائب التي وردت في الإقرارات الضريبية لهذه المنشآت والشركات ، وذلك دون الإخلال بحق الممول في أن يختار أن يحاسب ضريبياً وفقاً للأحكام المقررة بقانون الضريبة على الدخل المشار إليه ."

وفي ضوء ما تواتر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا بشأن تفسير نصوص المواد أرقام ٨٢ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ١١٧ و ١٢١ و ١٢٢ من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ان المشرع ألزم كل ممول أن يقدم الي مأمورية الضرائب المختصة اقراراً ضريبياً سنوياً مصحوباً بالمستندات المؤيدة له ويكون الاقرار الضريبي بذاته ريباً للضريبة والزاماً بآدائها في الموعد القانوني وفي اطار تعادل الحقوق بين الممول والمصلحة رخص المشرع للمصلحة تعديل الربط من واقع البيانات الواردة بالاقرار والمستندات المؤيدة له كما ان للمصلحة اجراء ربط تقديري للضريبة من واقع اي بيانات متاحة في حالة عدم تقديم الممول الاقرار الضريبي او تقديم اقرارا غير مؤيد بالمستندات والبيانات .

وبموجب نص المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ فقد ادخل المشرع تعديلاً بالنسبة لربط الضريبة على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه بالشروط الواردة بنص المادة .

ومؤدي ما تقدم انه اضحي محاسبة المنشآت والشركات المحددة حصراً بالمادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ طبقاً لأحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ هو وحده دون غيره الواجب التطبيق بشأن حساب الضريبة على هذه المنشآت والشركات وبالضوابط المشار اليها وذلك صدعاً لما تواتر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا وقضاء النقض بشأن تحديد النطاق الزمني لتطبيق القانون حيث قررت ان القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التي تقع تحت سلطاته ، اي في المدة ما بين تاريخ العمل به والغائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني ويسري القانون باثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع وتتم بعد نفاذه.

وقد تواتر قضاء المحكمة الإدارية العليا وقضاء النقض على ان الاصل في النصوص التشريعية هو الا تحمل على غير مقاصدها والا تفسر عباراتها بما يخرجها عن معناها او بما يؤول الي الالتواء بها عن سياقها او يعتبر تشويهاً لها بفصلها عن موضوعها او بمجاوزتها الاغراض المقصودة منها اذ ان المعاني التي تدل عليها هذه النصوص والتي ينبغي الوقوف عليها تلك التي تعتبر كاشفة عما قصده المشرع منها مبينة حقيقة وجهته وغايته من ايرادها .

ونزولاً على ما تقدم وصدعاً له فإنه يتعين الالتزام بصريح عبارات المادة الثالثة المشار اليها وذلك بحساب الضريبة المستحقة على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه طبقاً لنص المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

وبناء عليه يتم الفصل في كافة الطعون المقامة امام لجان الطعن الضريبي من المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه طبقاً لنص المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ والتي يحدد الضريبة وفقاً للآتي :

| حجم الاعمال (ايرادات او مبيعات) | الضريبة المستحقة طبقاً لقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ |
|--------------------------------------|---|
| أقل من ٢٥٠ ألف جنيه | ١٠٠٠ جنيه |
| من ٢٥٠ ألف جنيه وأقل من ٥٠٠ ألف جنيه | ٢٥٠٠ جنيه |
| من ٥٠٠ ألف جنيه وأقل من مليون جنيه | ٥٠٠٠ جنيه |
| من مليون جنيه وأقل من ٢ مليون جنيه | ١٠٠٠٠ جنيه |
| من ٢ مليون جنيه وأقل من ٣ مليون جنيه | ٢٠٠٠٠ جنيه |
| من ٣ مليون جنيه إلى ١٠ مليون جنيه | ٣٠٠٠٠ جنيه |

